

فلسطين إلى أين؟

غسان الخطيب*

مأزق الحركة الوطنية وآفاقها

تمر القضية الفلسطينية في مأزق متصاعد وغير مسبوق، وتواجه صعوبات موضوعية وذاتية بالغة تعوق التقدم نحو تحقيق البرنامج السياسي الذي تبنته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ أربعين عاماً، والمتمثل في تقرير المصير عن طريق إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة مستقلة، وتحقيق عودة اللاجئين.

وعلى الرغم من أن لهذا المأزق عدة أسباب، بعضها داخلي وبعضها إقليمي، فإن أحد أهم أسبابه هو التحدي الذي تفرضه التحولات السياسية والاجتماعية والديموغرافية الجارية في إسرائيل. فالدولة العبرية تشهد تغيرات مستمرة منذ عشرين عاماً، والمتابع لنتائج الانتخابات الإسرائيلية، وكذلك المواقف السياسية والممارسات العملية، الداخلية والخارجية في إسرائيل، يلاحظ أن الحكومات المتعاقبة تزداد يمينية، وأن تركيبة الكنيست تشهد انزياحاً نحو التطرف.

وبصورة عامة، فإن الرأي العام الإسرائيلي الذي ينتج الكنيست والحكومة ويتأثر بهما، ينزع بالتدريج وببطء نحو مواقف تتعارض أكثر وأكثر مع متطلبات عملية السلام والشرعية الدولية، ومبدأ حل الدولتين الذي أجمع عليه المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة الأميركية.

لقد انتقلت إسرائيل، كرأي عام ونخبة سياسية وسلوك عملي على الأرض، من الاستعداد للتفاوض على تسوية تاريخية قائمة على أساس التقاسم الإقليمي، أي التنازل عن السيطرة على المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧ من أجل إقامة كيان فلسطيني عليها، إلى مواقف تفاوضية تستند إلى تسوية مبنية على التقاسم الوظيفي بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية، أي التنازل عن بعض الصلاحيات في بعض المناطق المحتلة لمصلحة السلطة الفلسطينية.

فخلال الأعوام العشرين الماضية، وعبر مزيج من السياسة التفاوضية والسياسة الأحادية المتمثلة في فرض إرادتها من جانب واحد وبالقوة، نجحت إسرائيل في خلق

* نائب رئيس جامعة بيرزيت.

أمر واقع متكامل ومدروس، يتمثل في إعطائها نفسها الصلاحيات الأمنية الكاملة في جميع المناطق الفلسطينية، فضلاً عن السيطرة الكاملة على الأرض وما في باطنها، والتحكّم في حركة المواطنين فوقها.

وفي المقابل تركت للسلطة الفلسطينية، وأيضاً من جانب واحد ومن دون اتفاق وبالتدريج، الصلاحيات التي كانت تشكل عبئاً عليها قبل عملية السلام، بما في ذلك مسؤولية الخدمات، مثل الصحة والتعليم، والخدمات البلدية، علاوة على الخدمات الشرطة المتعلقة بحفظ النظام العام، وصلاحيات أخرى من هذا القبيل.

هذا الأمر الواقع مريح لإسرائيل لأنه يمكنها من تنفيذ سياستها اليمينية الدينية ذات الطابع الاستعماري (الكولونيالي) الاستيطاني، ويسمح لها بالاستمرار في تكريس سيطرتها على ما تبقى من فلسطين التاريخية، إلا إنه في المقابل ليس مريحاً للجانب الفلسطيني لأنه يعوق تنفيذ برنامجه السياسي. لكن الأهم أنه يجعل الزمن عاملاً سلبياً بسبب استغلاله من طرف إسرائيل في الاستيلاء على مزيد من الأرض، وإقامة مزيد من المستعمرات، وحصر أكبر عدد من المواطنين الفلسطينيين في أقل كمية من الأرض الفلسطينية المحتلة.

بمعنى آخر، إن القيادة اليمينية الإسرائيلية تقوم بتكريس سيطرتها على الجزء من فلسطين التاريخية الذي احتلته منذ سنة ١٩٦٧، من أجل هضمه من خلال التغول الاستيطاني، وبواسطة رزمة من السياسات، كما فعلت في الجزء من فلسطين التاريخية الذي سيطرت عليه في سنة ١٩٤٨. فالطغمة المتطرفة سياسياً ودينيّاً، والحاكمة حالياً في إسرائيل، تنطلق وتتصرف من منطلق ما تعتقده حقاً تاريخياً ودينيّاً لها في كل فلسطين، لا بل إن تعلقها الديني والتاريخي بالضفة الغربية التي يسمونها يهودا والسامرة، أكبر من تعلقها بالجزء الساحلي من فلسطين.

وفضلاً عن العامل الذاتي المتمثل في زيادة ثقل اليمين الديني المتطرف، يبرز عاملان خارجيان يشجعان الطغمة المتطرفة الحاكمة في إسرائيل على المضي في هذه السياسات: الأول: محاولة استغلال الواقع المضطرب في العالم العربي، والذي يقود إلى انهيار النظام العربي، وبالتالي تراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية، وفي هذا السياق، يعتقد القادة الإسرائيليون أن إسرائيل أصبحت أكثر أهمية بالنسبة إلى مصالح الغرب باعتبارها الأكثر استقراراً بين حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعلها أكثر مناعة تجاه أي انتقادات أو ضغوطات من حلفائها الغربيين.

وقد يكون هذا العامل هو الذي يجعل ردات الفعل الدولية كلها على التوسع الاستيطاني الإسرائيلي لا تتجاوز النقد اللفظي، الأمر الذي يشكل تشجيعاً غير مباشر لإسرائيل على المضي في هذه السياسات.

الثاني: هو انقسام بنية الحركة الوطنية الفلسطينية وأطرها القيادية والتنظيمات المكونة لها وترهلها، ذلك بأن انقسام المؤسسات القيادية الفلسطينية، والصراع بين حركتي "حماس" و"فتح"، واستفراد الأولى بالسيطرة على قطاع غزة، والثانية على الضفة الغربية، علاوة على جمود المؤسسات السياسية الفلسطينية، بما في ذلك تراجع مظاهر الديمقراطية والانتخابات والمشاركة والمساءلة، أدت إلى اتساع الفجوة بين الجمهور والقيادة، وحوّلت بنية هذه المؤسسات السياسية القيادية والتنظيمات المكونة لها إلى ما يشبه الماء الآسن،

متسببة بضعفها وشل فاعليتها وقدرتها على التصدي للعدوانية الإسرائيلية. ويشكل واقع اقتسام الأرض الفلسطينية التي يُفترض أن تصبح أرض الدولة الفلسطينية، بين حركتي "فتح" و"حماس"، ضربة شديدة لمشروع الاستقلال الوطني والبرنامج السياسي الفلسطيني، ويقدم هدية ثمينة لليمين الإسرائيلي بعد أن بات تأييد العالم لحل الدولتين مرجحاً له بصورة كبيرة. وأدى هذا الواقع إلى أن تمر إجراءات تكريس الاحتلال من دون ثمن يُذكر، الأمر الذي مكّن إسرائيل من استغلال هذا الضعف والانقسام للتوصل من مسؤولياتها وتصعيد عدوانها بشكل غير مسبق.

متطلبات الخروج من المأزق

تمهيداً لتحديد متطلبات الخروج من المأزق، من المهم الإقرار بعدم وجود حل سريع، ولذلك فإن أي استراتيجية فلسطينية واقعية لمواجهة التحديات يجب أن تنطلق من مبدأ التشاؤم العميق! الذي يعني أن المدى المنظور لا يحمل آفاق انتصار أو حتى حلاً وسطاً، وإنما يتطلب إعادة بناء على جميع المستويات بهدف تغيير موازين القوى، وتحويل عنصر الزمن إلى حليف. وبناء على ذلك، يمكن طرح النقاط التالية كمتطلبات من أجل الخروج من المأزق ومواجهة التحديات: أولاً، الشرط المسبق الأول لتمكين الشعب الفلسطيني وقيادته من مواجهة تحدي تغول اليمين الديني الاستيطاني الإسرائيلي هو إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية. وليس المقصود هنا المصالحة بالمعنى التقليدي، لأن من الطبيعي أن تمثل الأحزاب المتعددة مصالح فئات ووجهات نظر مختلفة لدى أي شعب، والشعب الفلسطيني ليس استثناء، وإنما المقصود توحيد المؤسسات السياسية الفلسطينية وتفعيلها واستعادة دورها، وخصوصاً مؤسسات منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، بما فيه إجراء الانتخابات متى كان ذلك ممكناً، لأنها الطريقة الوحيدة والضرورية من أجل تجديدها، وبعث الحياة فيها، وجسر الفجوة بينها وبين جمهورها.

ثانياً، وقف التآكل في الموقف السياسي الفلسطيني الذي يجري ببطء وبالتدريج في كل جولة تفاوضية جديدة، وقد بدأ تآكل الموقف الرسمي الذي أقرته المؤسسات المنتخبة عندما تمت الموافقة على تبادل الأراضي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية المرجوة، والذي يشكل في جوهره محاولة لمواءمة الحل مع الواقع الاستيطاني، الأمر الذي شكل تشجيعاً غير مباشر على الاستيطان. ويبدو أن الحلقة الأخيرة من هذا التآكل هو ما يجري الآن من محاولات إسرائيلية - أميركية محمومة لتعديل المبادرة العربية.

ولا شك في أن استعادة وحدة المؤسسات السياسية وتجديد شرعيتها بالانتخاب هي الطريقة المثلى لتحسين المواقف الرسمية، ولحمايتها وحماية البرنامج السياسي الفلسطيني من التآكل.

ثالثاً، الحاجة الملحة إلى نقلة جذرية في المقاربة السياسية المعتمدة من أجل تحقيق أهداف البرنامج السياسي الفلسطيني، من الاعتماد على دبلوماسية المفاوضات الثنائية الإسرائيلية - الفلسطينية بإشراف الولايات المتحدة الأميركية، والتي طغت على العمل

السياسي الفلسطيني الرسمي لربع قرن، إلى مزيج من الدبلوماسية الدولية والشعبية المستندتين إلى القانون الدولي والقوانين المحلية في مختلف دول العالم، حيث يصبح العالم ومؤسساته الدولية وقوانينه ساحات صراع ضد الاحتلال الكولونيالي الإحلالي.

إن حصيلة خمسة وعشرين عاماً ممّا يسمى "عملية السلام"، وهي الاسم الحركي لاستفراد إسرائيل بالقيادة الفلسطينية المعزولة عن جماهيرها، ممزوجة بالاحتكار الأميركي للإشراف على هذا الاستفراد، لم تؤدّ إلى تقدّم الشعب الفلسطيني في اتجاه تحقيق أهدافه بإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال.

من البديهي أن يعتمد كل طرف يخوض صراعاً على ميزات القوة النسبية التي يتمتع بها، ويتجنب مواقع وأساليب الصراع التي تعطي خصمه القوة. ومن المنطقي أن يقودنا مثل هذا المبدأ إلى التركيز على تنامي التفهم والتأييد الشعبي العالمي، وخصوصاً في أوروبا، وبشكل أقل في الولايات المتحدة، لموقفنا وروايتنا.

وبشكل مواز، ومن المنطلق نفسه، من المنطقي التركيز على جعل إسرائيل تدفع ثمناً من رصيدها الدولي والأخلاقي، لإصرارها على الاستمرار في مخالفة القانون الدولي وانتهاك حقوق الشعب الفلسطيني.

رابعاً، هناك حاجة ماسة إلى تحقيق الانسجام والتكامل بين الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والدبلوماسية الشعبية المتمثلة في الحملة العالمية المتنامية والهادفة إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، ذلك بأن هذه الحركة التي تتميز بالسلمية، والتي تسعى لمعاكبة إسرائيل بسبب انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني ومخالفاتها للقانون الدولي، تشكل رافعة مهمة من شأنها أن تعزز الموقف الفلسطيني، وتعطيه زخماً افتقده منذ نهاية الانتفاضة الأولى.

خامساً، لقد أثبتت التجارب الطويلة والمريرة في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني أن تجربة المقاومة الشعبية التي تجلت في الانتفاضة الأولى التي اندلعت في أواخر سنة ١٩٧٨، والتي اتسمت بالكفاح الجماهيري الشعبي السلمي الشامل، ولمدة طويلة ومتواصلة، تمثل الأسلوب الأكثر نجاعة في النضال الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن الجميع يتغنى بالمقاومة الشعبية ويدعو إليها، فإن لهذا النوع من المقاومة متطلبات، أهمها قيادة شعبية موحدة تكون موضع ثقة الجمهور ومثالاً له، علاوة على منظمات سياسية وشعبية متغلغلة في أعماق المجتمع بفئاته ومناطقه المتعددة.

أخيراً، من المهم الاتفاق على أن هذه المتطلبات تستند إلى فهم محدد للصراع، فالحديث ليس عن "نزاع" أو "أزمة" بين طرفين، وإنما هو صراع تاريخي بين الطموح الصهيوني الهادف إلى الاستيلاء الاستعماري المتدرج على فلسطين، وبين شعب صامد ومتشبث بحقه في أرضه ووطنه، وسيستمر في رفضه ومقاومته جيلاً بعد جيل.

ومثلما أن إسرائيل تستمد قوتها وعدوانيتها من تحالفها مع ما تبقى من القوى الاستعمارية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فإن الشعب الفلسطيني يستمد قوة من موقفه الموحد ضد الاحتلال الاستعماري وضد العنصرية الإسرائيلية ومن أجل الحق في العودة، ومن تحالفه مع القوى العالمية المناهضة لما تبقى من مظاهر الاستعمار والعنصرية. ■